Received : 20 / 5 / 2024 Accepted : 1 / 7 / 2024 Published : 10 / 4 / 2025

الآثار الجغرافية السياسية لانضمام العراق إلى منظمة الجات

م.د.عمار حامد هادي

Ammarwhale84@gmail.com

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جهاز الاشراف والتقويم العلمي ، قسم النشاطات الطلابية

الملخص

تعد منظمة الجات أكبر مؤسسة اقتصادية، لكونها المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي، ويسعى العراق جاهداً للحصول على العضوية الكاملة في هذه المنظمة، وهذا الأمر يتطلب تحقيق عدد من الشروط والمحددات الهيكلية والتنظيمية لدى السياسة الاقتصادية العراقية، وفي مقدمتها معالجة الاختلالات الهيكلية، وتنوع الفعاليات الاقتصادية، وعدم الاقتصار على العائدات النفطية في تمويل الناتج المحلي الإجمالي، إن تقدير التأثيرات المتوقعة لانضمام العراق إلى منظمة الجات ليس بالأمر اليسير، ويتطلب جهودا ً من قبل الدولة تغطي أنشطة الإنتاج السلعي والخدمي المختلفة، في ضوء الإيجابيات والسلبيات المتوقع تحققها في ظل طبيعة الاقتصاد، ومدى تأقلمه مع معطيات الاقتصاد الدولي، وذلك في ظل الأنظمة والسياسات التي تتبناها منظمة الجات.

الكلمات المفتاحية : العراق، منظمة الجات، الجغرافيا السياسية

The geopolitical effects of Iraq’s accession to the GATT

D.Ammar hamid hadi

Abstract:

The World Trade Organization (GATT) is the largest economic organization، as it is the main engine of the global economy، and Iraq is striving to obtain full membership in this organization، and this matter requires achieving a number of conditions and structural and organizational determinants of Iraqi economic policy، the most important of which is addressing structural imbalances and diversifying Economic sectors، and not relying solely on oil to finance the gross domestic product. Estimating the expected effects of Iraq’s accession to the World Trade Organization (GATT) is not an easy matter، and requires efforts by the state covering various commodity and service production activities، in light of the positives and negatives expected to be achieved. In light of the nature of the economy، and the extent of its adaptation to international economic data، in light of the regulations and policies adopted by the organization.

Keyword : Iraq , GATT, geopolitics

المقدمة:

ساهمت منظمة التجارة العالمية (الجات) في وضع أسس ودعائم النظام الجديد للتجارة الدولية، حيث هدفت إلى تحريرها من القيود المفروضة عليها، سواء أكانت قيوداً كمية أم غيرها، يرى بعض الباحثين أن الانضمام إلى منظمة الجات أمر ضروري، للاستفادة من الامتيازات التي يمكن أن يوفرها تحرر التجارة الخارجية، ويتم من خلالها القدرة على النفاذ إلى السوق العالمي، وزيادة عمليات التصدير، ويضاف إلى ذلك إمكانية الاستفادة من التقدم التقني والتكنولوجي في خفض تكاليف الإنتاج، وبالتالي يصبح بمقدور المستهلك الحصول على خدمات ومنتجات تتمتع بدرجة عالية من الكفاءة، ولكن وبالرغم من الميزات التي يمكن أن توفرها عملية تحرير التجارة الخارجية لبلدان العالم الثالث، إلا أن بعض الباحثين يرى أن نظام التجارة الخارجية الجديد من شأنه أن يؤثر سلباً على اقتصاديات دول العالم الثالث، وذلك نتيجة وجود فروقات كبيرة من ناحية التقدم العلمي والتكنولوجي بين الدول المتقدمة صناعياً ودول العالم الثالث، مما يجعل هذه الدول تصبح سوقاً تجارياً لتسويق منتجات الدول الصناعية الكبرى، بالإضافة إلى تشويه أنماط الإنتاج

 DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

والاستهلاك، وهذا يخلق فجوة كبيرة بين هذه الدول، وينعكس سلباً على دول العالم الثالث من خلال زيادة خسارتها، وتنعكس بشكل إيجابي على الدول المتقدمة، ولكن يمكن للدول النامية أن تجد من خلال تحرير التجارة الخارجية دافعاً قوياً للمزيد من الإصلاح الاقتصادي الحقيقي والشامل من خلال إعادة النظر في هياكلها الإنتاجية والاستخدام الأمثل لمواردها الاقتصادية وربما من خلال دعم الإنتاج الصناعي والصادرات.

مشكلة البحث

لقد أدت إجراءات رفع القيود المتتالية عن التجارة في ظل اتفاقيات التعرفة الجمركية ومنظمة الجات، أدت كلها إلى تغيرات جذرية ومهمة في التجارة العالمية، والموارد المالية والاستثمار وإلى تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية وإلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد، مر العراق خلال عدة عقود بوضع سياسي واقتصادي متأزم، وتتلخص مشكلة الدراسة بالمزايا التي قد يحصل عليها العراق نتيجة دخوله إلى منظمة الجات على الصعيد السياسي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعالج موضوعاً مهماً ومعاصراً وذا تأثير اقتصادي واجتماعي وسياسي، يتمثل في تحرر التجارة الخارجية، وما يمكن أن ينتج عنه من نتائج إيجابية أو سلبية على الصعيد الاقتصادي في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث إلى دراسة مجمل الآثار الناتجة عن انضمام العراق إلى منظمة الجات، على جميع المستويات السياسية، والاقتصادية.

فرضية البحث: يفترض البحث أن انضمام العراق إلى منظمة الجات له آثار على جميع المستويات، ويسهم في نهضة العراق الاقتصادية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى مبحثين وكالآتي:

المبحث الأول: يتألف من قسمين الأول هو موقع العراق الجغرافي، وثانياً منظمة الجات (نشأتها، أهدافها، سياستها)، بينما الثالث يتضمن دراسة الواقع الاقتصادي في العراق.

المبحث الثاني: ويضم المبحث قسمين: الأول الآثار الاقتصادية لانضمام العراق إلى منظمة الجات، والثاني أهم التحديات التي تواجه العراق للانضمام إلى منظمة الجات.

المبحث الأول

الموقع الجغرافي للعراق

يمتد العراق إحداثياً بين دائرتي عرض "20 '50°29 و"22 '50°37، أما جغرافياً فيقع في جنوب غرب قارة آسيا، وتبلغ مساحة العراق نحو 428 ألف كم^2 مقسمة إدارياً إلى 18 محافظة، وشمال شرق الوطن العربي، تحده شمالاً تركيا، وإيران شرقاً، ويبلغ طول حدوده مع هاتين الدولتين 33km ، و1300 km، وتحده سورية من الغرب بحدود 600 km، والأردن أيضا من الغرب بحدود km 178، ومن جهة الجنوب الغربي تحده المملكة العربية السعودية بحدود 812km، وجنوباً الكويت والخليج العربي بحدود 195km (البوتاني، 2011: 22). (Al-Boutani، 2011، صفحة 22). كما يظهر في الخريطة رقم (1).

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

الخريطة رقم (1) الموقع الجغرافي للعراق.

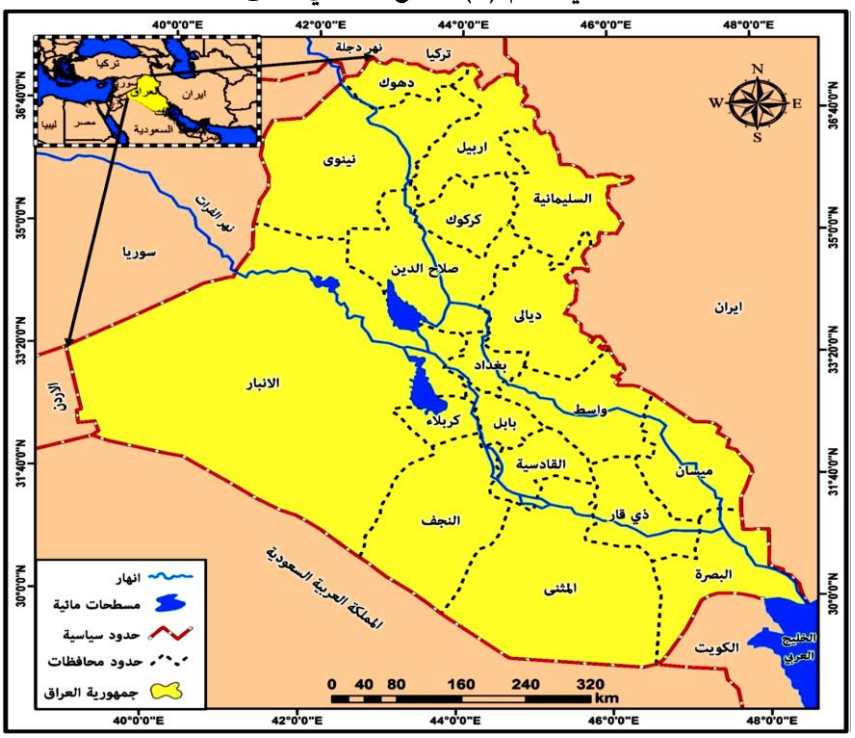

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية لعام 2019.

يتميز العراق بموقعه الجغرافي حيث يشكل صلة وصل بين القارات (آسيا وإفريقيا وأوربا)، كان العراق على مر العصور ملتقى للحوار والحضارة، ويصل بين المحيط الهندي والبحر المتوسط، غير أن العراق كان مطمعاً للدول المجاورة، فتعرض للغزوات والاحتلال من قبل هذه الدول.

يقع العراق ضمن المنطقة الشمالية المعتدلة، حيث يصل طول ساعات النهار إلى 14 ساعة في الصيف، بينما شتاءً يصل عدد الساعات إلى 10 ساعات، وينعكس ذلك على الحالة المناخية في العراق. كما أنه يتمتع بمناخ قاري نتيجة موقعه بين مناخ البحر المتوسط، والمناخ الصحراوي، الذي يتصف بالحرارة المرتفعة والجفاف في الصيف، وانخفاض الحرارة والأمطار في الشتاء (البدري، 2013: 87) (Al-Badri، 2013، صفحة 87).

منظمة الجات (نشأتها، أهدافها، سياستها).

تعتبر منظمة الجات من أهم المؤسسات التي تهتم بالاقتصاد بين الدول، مع الأخذ في الاعتبار عدد الدول المنضمة إليها والمجالات التي تغطيها، وكذلك العوائد التي تترتب عليها حاضراً ومستقبلاً.

وتزداد أهمية هذه المنظمة عندما نربطها بالعولمة، هذه المنظمة في تلاؤم كامل مع النظام الاقتصادي للعولمة، وهو النظام الرأسمالي الذي يتأسس على الحرية الاقتصادية. ومن صورها حرية التبادل على المستويين الداخلي والخارجي وهذا التلاؤم سبب بأن هذه المنظمة تستهدف هي أيضاً تحرير التبادل الدولي من كل القيود، بينما يظهر بعد آخر في علاقة هذه المنظمة بالعولمة، لأنها مؤسسة توظف لتطبيق العولمة، وقد نستطيع القول إنها توظف لإخضاع دول العالم للعولمة.

1- نشأتها: فى أكتوبر/تشرين الأول 1947 وقع على اتفاقية الجات مندوبو 23 دولة لتصبح الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من يناير/ كانون الثاني 1948م، وهكذا وضعت الاتفاقية التى تبنتها الولايات المتحدة موضع التنفيذ، وكان وضع هذه الاتفاقية في موضع التنفيذ بمثابة إعلان بإهالة النسيان على منظمة التجارة الدولية التى اقترحها ميثاق هافانا بالرغم من أن هذا الميثاق قد تم وضعه بناء على إجراءات للمجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره إحدى الهيئات الست الرئيسة التى تتكون منها الأمم المتحدة.

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

2- أهدافها:

من أهم أهداف منظمة الجات:

- بناء عالم ذو اقتصاد يحقق الرفاهية للدول.
- تحقيق الثقة، فالمستهلك والمنتج كلاهما يعلم إمكان التمتع باستمرارية الإمداد بالسلع، والتي تتمتع بجودة عالية من حيث صناعتها ومكوناتها وموادها الخام وكذلك بخدمات إنتاجها. وبذلك يضمن كل من المنتج والمصدر انفتاح الأسواق العالمية بشكل دائم للوصول إلى عالم اقتصادي يسوده الرخاء والسلام.
- العمل على رفع مستوى المعيشة والارتقاء بمستويات الدخل القومي للدولة المتعاقدة.
- خلق عالم ذو اقتصاد يسوده الازدهار والسلام، ويكون مسؤولاً عن القرارات في منظمة الجات بإجماع الدول الأعضاء ويتم التصديق عليها بواسطة برلمانات الدول الأعضاء، وعند حدوث اختلافات يتم الاعتراض عن طريق آلية فض المشاكل الخاصة بمنظمة الجات وانتهاج أسلوب المفاوضات لتسوية النزاعات الناجمة عنها، حيث يتم التركيز على توضيح كافة التعهدات والاتفاقيات، وضمان التزام السياسات التجارية للدول بهما، هنا تضمن عدم مد الخلافات إلى نزاعات سياسية أو عسكرية، من خلال خفض الحواجز التجارية فإن نظام منظمة الجات يزيل الحواجز الأخرى بين الأفراد والدول.
- تقليل الحواجز والعوائق الجمركية وإزالتها كي لا تعرقل حركة التجارة، من خلال فتح الأسواق للمنافسة، وهذا يسهل حركة الاستثمارات الدولية ورؤوس الأموال وسهولة وصولها إلى الأسواق ومصادر المواد الأولية.
- الإشراف على التزام جميع الدول المنضمة للمنظمة بالاتفاقات الضابطة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.

3- سياستها:

تعمل منظمة الجات في مجال التجارة الدولية، ولذلك فإن أهدافها موجودة في هذا المجال. الهدف الرئيسي للجات هو إنشاء نظام تجاري دولي حر. وهذا الهدف يفسر سبب احتضان الولايات المتحدة، باعتبارها زعيمة الكتلة الرأسمالية، لهذه الاتفاقية ومتابعتها بالتطوير والدعم المستمر، وهذا السبب نفسه يفسر ريادة الولايات المتحدة في تطوير اتفاقية الجات، لكي تحقق اتفاقية الجات أهدافها في إقامة نظام تجاري دولي حر، فقد اعتمدت السياسات التجارية التالية:

أ – اتباع مبدأ عدم التمييز فى المعاملة بين دولة وأخرى فى التجارة بين الدول من الدول المنظمة للاتفاقية، وتكون خاضعة للتعامل بين هذه المجموعة من الدول لقاعدة معاملة الدولة الأولى بالرعاية.

ب– العمل على منع القيود الكمية في التبادل التجاري بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية وهذه السياسة يتم تحقيقها إلى أقصى قدر ممكن.

ج–حل الخلافات المتعلقة بالتجارة بين أعضاء الدول في الجات عن طريق التشاور.

الواقع الاقتصادي في العراق

من الضروري أن تتوافر في الاقتصاد العراقي مجموعة المقومات التي تؤهله للانضمام إلى منظمة الجات، حيث يصعب فهم كيفية الانضمام إلى هذه المنظمة ونتائجها وآثارها على الاقتصاد الوطني بمعزل عن خطط التنمية السائدة ومستويات النمو وهيكلية الاقتصاد التي ترتبط بندرة الموارد وكيفية استخدامها وبنية المؤسسة التي تنتهجها، والسياسات الحاكمة للعلاقات بينها وطبيعة النظام الاقتصادي السائد ونسبُ مشاركة مختلف القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد المحلي، وأهم الموارد الاقتصادية التي تساهم في الاقتصاد العراقي، والتي تكون من الشروط الأساسية لانضمام العراق إلى الجات هي:

- **القطاع النفطي** : يعد النفط سلعة ومادة أولية في قطاعٍ مستقلٍ قائمٍ بذاته، لأهميته ودوره في الاقتصاد العراقي حيث تميزت جميع خطط التنمية في عهد الأنظمة السابقة، والنظام في الوقت الحالي بارتباطها بالإيرادات النفطية حتى أصبحت التنمية والنشاط الاقتصادي ومستوى الرفاهية دالة على العائدات النفطية فقط، متجاهلة بذلك دور قطاعات الاقتصاد الأخرى. فقد أسهمت صادرات النفطّ كمكون رئيس للناتج المحلي الإجمالي 90% من مجمل صادرات العراق قبل عام 2003 (النجفي، 2004: 861) (Al-Najafi، 2004، صفحة 861)، بينما وصل حجم الاقتصاد العراقي في عام 2020 إلى 223 مليار دولار، ويعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كامل على قطاع النفط، حيث أن 95% من إجمالي دخل العراق من العملة الصعبة يأتي من النفط، برغم تراجع معدل

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

الصادرات نظراً للتوقف الكلي لمصادر الصادرات العراقية الأخرى، ويعد النفط الأساس الذي يعتمد عليه العراق في مجال الإنفاق العام، وبشكل خاص في مجال إعادة الإعمار والسيطرة على البطالة، وإنعاش الاقتصاد من جديد، ولكن تتضاءل فرص نجاح القطاع النفطي في إنجاز هذه المهمة، في ظل تراجع إمكانيات الإنتاج النفطي، حيث أن الصادرات العراقية من النفط سوف لن تحقق مستويات ما قبل حرب عام 1991 (حرب الخليج)، إلا بعد سنوات متعددة، وهذا في حال تتدخل عوامل أخرى وفي مقدمتها الفساد الإداري.

▪ **القطاع الصناعي** : يساهم القطاع الصناعي بنسبة أقل من 4% من إجمالي الناتج المحلي، ويرجع ذلك إلى التقادم وعدم مواكبة المنتج المستورد سعراً ونوعاً، وتصنف الصناعة في العراق بنوعين هما: الاستخراجية، والتحويلية، ولكن هذه الصناعات كانت بعيدة عن مبدأ الربحية والكفاءة والمنافسة في الإنتاج، وتحولت مع الزمن إلى صناعات خاسرة، يتم تغطية نفقاتها وخسارتها من الميزانية الحكومية التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية، وبالتالي اعتماد الدولة على السلع الإنتاجية المستوردة لتغطية الطلب الداخلي، وبشكل خاص في مجال التقنيات. يلاحظ على أسلوب الإنتاج الصناعي سواء في مجال الصناعة التحويلية أو الاستخراجية توجهها إلى هدف تلبية الطلب الداخلي بالدرجة الأولى، وقد ساهم هذا النهج في الابتعاد عن تنمية الصادرات، وتحرير التجارة الخارجية، وتخفيض قيمة العملة العراقية (العاني، 2006: 20) (Al-Ani، 2006، صفحة 20)، كما ساهم في الابتعاد عن اقتصاد يعتمد بالإضافة إلى المشاريع الكبيرة المخطط لها مركزياً تقوم على أساس صناعات متوسطة وصغيرة تقوم على أساس الصناعات التحويلية والخدمات والمعلومات حكومية أو خاصةُ، تعد المولد الرئيس للقيمةُ المضافة، وخلق اقتصاد معتمد على الدعم ويستهلك الموارد ولا يضيف لها، ويقيد الصادرات من الصناعة التحويلية ولا يتوسع فيها، بالإضافة إلى ارتفاع نسب قطاع الخدمات من إجمالي الناتج المحلي، التي بلغت في عام 1978 مقداراً يعادل قطاعي الزراعة والصناعة معاً، ومن المعروف أن نمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات السلعية الرئيسة، قد يترافق مع واقع اقتصادي متقدم، ولكن هذا متوفر في اقتصاد متأخر وفي طور النمو كالاقتصاد العراقي (عبد اللطيف، 2001: 290) (Abdul Latif, 2001, p. 290) .

▪ **القطاع الزراعي** : ويضم هذا القطاع أقل من ثلاثة أرباع سكان العراق ونحو 22% من قوة العمل في العراق، فهو يساهم في إجمالي الناتج المحلي بنسبة لا تتجاوز 5% فقط، مما جعل البلاد مستورداً شبه صافٍ للغذاء أو السلع الزراعية التي تزيد قيمة استيرادات البلاد منها على 14 مليار دولار سنوياً، وإن هذا القطاع المهم الذي تعرض للعسكرة، والإهمال على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، ولا تحتوي على مقومات كافية لتوفير الأمن الغذائي من الحبوب أو مستلزمات الإنتاج الزراعي بعد تقلص المساحات الزراعية المنتجة بفعل التصحر والتملح وأزمة المياه الأخيرة التي حذفت ما يزيد على 50% من الأراضي المعدة للزراعة إضافة إلى تدهور البنية التحتية الزراعية التي تهيمن الدولة على 83% من مكوناتها كسلعة عامة. وهنا يتناقض القطاع الزراعي مع القطاع النفطي هيكلياً في اتجاهات الانفتاح على السوق العالمية وبجناحين مختلفين من حيث تأثير المنافع والتكاليف التجارية. فقد أصبحت قوى السوق الدولية أو العرض والطلب العالمية تتحكم بقوة، سواء في الطلب على النفط وتأثيره على قيمة الصادرات العراقية أو في عرض المواد الغذائية وتأثيرها على كلفة استيرادات العراق منها.

المبحث الثاني

الآثار الناجمة عن انضمام العراق إلى منظمة الجات

وتتعدد المناقشات منذ فترة حول جدوى انضمام العراق إلى منظمة الجات، وما إذا كان هذا الانضمام مفيداً للعراق، أم أنه يمثل تحدياً خطيراً وله تداعيات غير متوقعة. وقدم العراق طلباً للانضمام إلى الجات، ولكن تم قبوله كمراقب في ديسمبر/كانون الأول من عام 2004، وهو الآن يحاول الحصول على عضوية كاملة. وهناك آراء متضاربة حول جدوى الانضمام إلى المنظمة من معارضين ومؤيدين.

1- الاثار السياسية لانضمام العراق الى منظمة الجات : في عام 1994 لم ينضم للمنظمة لأسباب سياسية إيمانا من قيادته السابقة بأن المنظمة هي إحدى الآليات الاستعمارية الجديدة، خاصة وأن العراق كان يعاني من حصار اقتصادي فُرض عليه بشدة بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي, وبعد الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وإسقاط نظامه السياسي، سعت الحكومة التي تشكلت

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

بقيادة الحاكم المدني بول بريمر إلى تسريع انضمام العراق إلى المنظمة الدولية، وتقدمت بطلب الانضمام عام 2004، وهو ما ولم تكتمل متطلبات الانضمام حتى اليوم. بسبب التحديات والصعوبات التي واجهتها (الجواهري ، 2022) (AL-Jawahry، 2022)

بدأ الصراع الطائفي في العراق بعد إقرار الدستور وتشكيل أول حكومة عام 2006، ثم احتلال التنظيمات الإرهابية (داعش) لثلث مساحة العراق , وفي عام 2014 تم الانتقال لتحرير مدن العراق من التنظيمات الإرهابية, وانتشار الفساد في معظم مفاصل الدول وآخرها انتشار جائحة كورونا عام 2020 وعدم قدرة النظام الصحي العراقي على مواجهتها مع تزايد انتشارها، مما أعاق إعادة بناء مؤسساتها وبنيتها التحتية القانونية والاقتصادية، فضلاً عن إعادة التواصل مع الشركاء التجاريين الإقليميين والدوليين، الأمر الذي دفع البنك الدولي إلى إعادة تصنيف العراق كدولة هشة ومتأثرة بالصراعات من عام 2006 حتى 2022 .

ورغم سعي العراق إلى نقل اقتصاده إلى اقتصاد السوق والاندماج في السوق العالمية استجابة لما حدده الدستور في المادة 25 منه، إلا أن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتحديات التي واجهها منذ عام 2004 من صراع وعدم استقرار سياسي وفرضت قيودا على سرعة اندماج الاقتصاد العراقي في نظام التجارة العالمي مما فرض تحديات وعرقلت عملية الانضمام للمنظمة خاصة ما يتعلق بمواجهة الإغراق والحماية وحقوق الملكية الفكرية وتحرير الخدمات. لقد أصبح الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أمرا ضروريا، خاصة بعد انضمام معظم دول العالم إليها، بغض النظر عن المكاسب والخسائر التي يمكن أن تحققها عملية الانضمام، والتي سوف تكون مكلفة على المدى القصير والمتوسط. القدرة التنافسية للمنتجات العراقية.

هذا الواقع السياسي أبعد العراق عن المجتمع الدولي، وعن مجرى الأحداث الاقتصادية والتجارية الدولية، وعن التجارة المتعددة الأطراف, ورغم ذلك سعى العراق إلى الانضمام مرة أخرى إلى المجتمع الدولي، بما في ذلك منظمة التجارة العالمية, حيث تقدم بطلب الانضمام بصفة مراقب في فبراير 2004، وتم قبول طلبه في اجتماع المجلس العام للمنظمة في 13 ديسمبر 2004 بالإجماع، وتم تشكيل اللجنة الوطنية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لإعداد المطلوب .وثائق الانضمام والتفاوض مع مجموعة عمل منظمة التجارة العالمية، وتم إعداد المتطلبات المطلوبة للانضمام الكامل من خلال إعداد الصك الرئيسي .

لا تخضع عملية الانضمام إلى المنظمة لقواعد واضحة يمكن ذلك مراعاة ظروف الدول الراغبة في الانضمام، كما لا يزال العراق تعاني من الصراعات والنزاعات والحروب التي جعلت منها دولة هشة غير قادرة على ذلك تحقيق متطلبات الانضمام .ولذلك يجب التعامل مع المنظمة معاملة خاصة من شأنها أن تسهل إجراءات الانضمام، وتجعلها أكثر مرنة من خلال تقديم المساعدة الفنية والتقنية له وتقديم التسهيلات والدعم لتحقيق التعافي من الأزمات الاقتصادية والصراعات الداخلية.

2- الآثار الاقتصادية الناتجة عن انضمام العراق إلى الجات:

ينجم عن انضمام العراق إلى اتفاقية الجات مجموعة من الآثار والتي قد تكون إيجابية، أو سلبية.

- **الآثار الإيجابية:**

أبرز التأثيرات الإيجابية المتوقعة من انضمام العراق إلى اتفاقية الجات، دفع الاقتصاد الوطني باتجاه الاقتصاد الحر، والمنافسة العالمية، والتي تؤدي إلى إنتاج السلع بأسعار منخفضة، وذات جودة عالية، مما يحقق الفائدة للمستهلكين والمنتجين على حد سواء. فالمستهلك يستفيد من الأسعار المنخفضة، بسبب انخفاض الرسوم الجمركية، أو حتى إلغائها، ينتفع المنتج من زيادة حجم الإنتاج، وانخفاض تكاليف الإنتاج، وذلك في حال تمتعهم بالقدرة التنافسية.

1- تتضمن الاتفاقية مع منظمة الجات بنوداً تقضي بمعاملة مميزة، وتفضيلية للبلدان النامية، وتؤهلها للحصول على عدد كبير من الحقوق والمنافع، والفرص لفتح الأسواق العالمية أمام الصادرات الوطنية لهذه الدول، ويساهم في انتعاش الإنتاج الوطني.

3- يساعد التوسع المتوقع في الإنتاج، في خلق فرص العمل، وتخفيض نسب البطالة من جهة، وزيادة فرص التصدير للأسواق العالمية من جهة أخرى، وهو ما سينعكس إيجاباً على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

4-يساهم الانضمام في فرض نوع من الحماية على المنتجات المحلية من الممارسات الضارة، وخاصة حالات الإغراق من خلال السماح بإصدار التشريعات اللازمة لمكافحة الحالات المذكورة.

5-يشجع انفتاح الأسواق العالمية والمنافسة على حركة الاستثمار الأجنبي، فهو يسهل دخول التكنولوجيا الحديثة مما يعزز القدرات التكنولوجية المحلية ويحفز الاستثمار المحلي.

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

▪ **الآثار السلبية:**

ينطوي الانضمام على سلبيات ومواجهة تحديات كبيرة، وخطيرة لا بد من التعامل معها وتذليلها لغرض التمكن من تحقيق فائدة من العضوية في الجات وأهم السلبيات هي:

1- تعد الآثار الإيجابية التي تم استعراضها سابقاً بمثابة احتمال قائم، وليس نتيجة مؤكدة، فذلك يعتمد على واقع البلد وظروفه الاقتصادية، وقدرته على التكيف والإيفاء بمتطلبات الانتفاع من المميزات الإيجابية التي تقدمها المنظمة.

2- إن الانفتاح التام للأسواق

2- إن حكومات البلدان الغنية تدفع باتجاه تطبيق الليبرالية المتطرفة دون تمييز لاقتصادات دول العالم الثالث، وذلك بدلاً العالمية وإلغاء الرسوم الجمركية وكل أشكال الحماية والدعم سوف يكون، بطبيعة الحال، في صالح البلدان المتقدمة التي تمتلك اقتصاداً متطوراً وقدرات إنتاجية وتصديرية هائلة ومستوى عال من التنافسية، وقطعاً فإن ذلك لن يكون في صالح البلدان النامية الضعيفة والمتخلفة وذات القدرات الإنتاجية والتصديرية المحدودة جداً. إن هذا من شأنه أن يعرض الاقتصادات الضعيفة إلى منافسة غير عادلة وغير متكافئة من شأنها أن تلحق الأضرار باقتصاداتها ومنتجاتها وصناعاتها، حيث أن حوالي 90% من مشروعات القطاع الصناعي في العراق متوقفة لأسباب أمنية ومالية وفنية، فضلاً عن مشكلة الكهرباء، كما أن القطاع الصناعي العام شبه معطل وأن المصانع العاملة فيه تعمل بربع أو ثلث طاقاتها الإنتاجية.من حماية ودعم السياسة التجارية التي تعزز التنمية المستدامة وإزالة الفقر. إن مثل هذه الليبرالية تستهدف فتح الأسواق دون تهيئة الفرص المتساوية وتفرض عليها اتباع الخصخصة دون أي اعتبار للظروف الخاصة، وبشكل خاص إن العراق يعاني من ترهل في الجهاز الإداري الحكومي، وانتشار الفساد.

3- تتضرر دول العالم الثالث كثيراً من الإعانات الممنوحة من قبل البلدان الغنية إلى مزارعيها. فالولايات المتحدة على سبيل المثال تنفق 3.5 بليون دولار كإعانات إلى نحو 25 ألف مزارع قطن، ومثل هذا يمكّنها من أن تغرق القطن الرخيص في الأسواق الدولية وتخفض الأسعار العالمية للقطن إلى النصف وذلك منذ تسعينات القرن الماضي، إن الوضع في القطاع الزراعي في العراق يعاني من عدد كبير من الصعوبات، بسبب قلة المياه، وارتفاع تكاليف ومستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة وانقطاع الكهرباء ومزاحمة المنتجات المستوردة من دول الجوار (فرحان، 2013: 33-34) (Farhan، 2013، الصفحات 33-34) .

التحديات التي تواجه العراق في الانضمام إلى الجات

يواجه العراق عدداً كبيراً من التحديات التي تواجه انضمامه إلى الجات، وذلك بسبب أن المنظمة تقوم على بعض الشروط ومنها حرية التجارة الخارجية والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، مما يتوجب على العراق القيام بتغيير التشريعات والقوانين وإلغاء أو تقليل الدعم الحكومي وخاصة على القطاعات الرئيسة (الزراعية والصناعية والخدمات)، وبالتالي تمثل تحديات رئيسية كبيرة على الاقتصاد العراقي، وأهم هذه التحديات:

1- **العجز في الموازنة** : تعاني معظم دول العالم الثالث من عجز في الموازنة، وينطبق ذلك على العراق، والذي ينتج عن ازدياد تدخل الدولة في الاقتصاد، وهذا الأمر سيؤدي إلى تزايد حجم الإنفاق العام، وتقاعس الإيرادات العامة عن مواكبة الإنفاق العام، وبالتالي تقع الدول في عجز مالي، (الموسوي، 2013: 45) (Al-Musawi، 2013، صفحة 45)، يرجع العجز في الموازنة في العراق لعدة أسباب، وأهمها اعتماد العراق على الإيرادات النفطية، وكذلك عدم تنويع مصادر الإيرادات العامة كالضريبة، وتفعيل دور القطاعات الاقتصادية للمساهمة في زيادة الإيرادات العامة لمعالجة العجز الذي يحصل في الموازنة، في عام 2014 بلغت الإيرادات العامة (105386623) مليون دينار، أما النفقات فقد بلغت نحو (113473517) مليون دينار، وبلغ العجز (8086894-)، وفي عام2016 بلغت الإيرادات العامة نحو (54409270) مليون دينار، وبلغت النفقات (67067437) مليون دينار، أما العجز فقد بلغ (12658167-)، أما في عام2020 فقد بلغت الإيرادات نحو (107567000) مليون دينار، أما النفقات فقد بلغت نحو (111724610) مليون دينار، أما العجز فقد بلغ نحو (4157610-) مليون دينار (البنك المركزي العراقي، 2019) (Central Bank of Iraq، 2019)

تراجعت مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات) حيث سيطر النفط على أكثر من 0-5% من الناتج المحلي الإجمالي، مع انخفاض مساهمة القطاع الزراعي والقطاع الصناعي بين (3% - 7.5%) للأعوام 2010-2021

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

ويتضح ريع الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط كمحرك رئيسي للاقتصاد الوطني (Republic of Iraq, Ministry of Planning, (2020–2021)

2- التضخم :

يعد التضخم من أبرز التحديات التي تعاني منها أغلب اقتصادات الدول، وينعكس التضخم على مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويحدث نتيجة تراجع القيمة الفعلية للعملة المالية، كما أن سياسات تحرير التجارة قد تؤدي إلى التضخم، نتيجة أسعار السلع والخدمات المستوردة، يعتمد العراق وبشكل كبير على استيراد المنتجات.

يعاني العراق من التضخم، وهذا أدى لجعل المستثمرين الأجانب غير راغبين في الاستثمار في العراق، وخاصة بالنسبة للمشاريع طويلة الأجل، وقد شهد الاقتصاد العراقي بعد عام2003 انفتاحاً على العالم الخارجي، من خلال تطبيق برامج تحرير التجارة، حيث أدى انخفاض أسعار المواد والخدمات السلعية المستوردة مقارنة بالمواد والخدمات السلعية المحلية إلى رفع المستوى العام للأسعار فيها، وزيادة في معدلات التضخم في الأسعار (عبود، 2021: 46) (Abboud، 2021، صفحة 46). في عام 2013 بلغ التضخم في العراق 2.85 (Central Bureau of Statistics، 2013: 6)) (Central Bureau of Statistics، 2013، صفحة 6)، وهي نسبة مرتفعة بالنسبة للعراق.

3- البطالة:

تعد البطالة من أهم التحديات التي تؤثر على برامج تحرير التجارة، حيث تؤدي إلى قلق الحكومات باعتبار البطالة من أهم وأكثر المواضيع التي تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في البلدان، حيث أن التحول نحو اقتصاد السوق الحر وتحرير التجارة ويعني في أهم مضامينه عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي، وغياب الدور الاقتصادي للدول، وتخفيض معدل الإنفاق العام في الدولة سواء كان موجهاً نحو المشاريع الاستثمارية أو للأغراض الاستهلاكية، وذلك يعني تراجع الدولة وانسحابها من الاستثمار بشكل عام وعدم إنشاء مشاريع استثمارية جديدة، وهذا يؤدي إلى انخفاض الطلب على التشغيل، الأمر الذي يساهم بعد ذلك بشكل كبير في زيادة البطالة وزيادة نسبتها في الدول، فضلاً عن تقليل العمالة في المؤسسات الحكومية، وتراجع الدولة عن التزاماتها تجاه توفير العمالة وضمانها، وهذا يساهم في زيادة البطالة في البلاد، وتؤدي الخصخصة في الشركات العامة على المدى القصير إلى تسريح أعداد كبيرة من العاملين، وذلك بسبب السعي لتحقيق أرباح عالية وكبيرة من خلال المنافسة بين شركات القطاع الخاص بهدف تقليل تكلفة الإنتاج، ومن خلال الضغط على العمالة نحو تقليل عدد العاملين وكذلك خفض الأجور التي يدفعونها، وهو ما يؤدي إليه تحرير التجارة وارتفاع نسب البطالة في الأجل القصير، ويترتب على تسريح العمال وزيادة البطالة زيادة في أعمال العنف، وأيضاً ازدياد الجريمة وغيرها من المشاكل، وذلك يحدث نتيجة لتسريح العمال وزيادة نسب البطالة (غيدان، 2001: 290–291) (Ghaidan، 2001، الصفحات 290–291).

في عام 2014 بلغ معدل البطالة 28 %، بينما كان معدل النمو السكاني2.5 %، ارتفعت نسبة البطالة في عام 2015 إلى 36.4 %، وارتفع معدل النمو إلى 2.6 %، بينما في عام 2019 انخفضت نسبة البطالة إلى 20.3%، وبلغ معدل النمو السكاني 2.6% (Ministry of Planning، 2019) (Ministry of Planning، 2019)

الاستنتاجات:

1- يعاني الاقتصاد العراقي بشكل عام من مشاكل بنيوية وخلل في هيكل الإنتاج، وتتضح هذه الاختلالات من خلال سيطرة الموارد النفطية على معظم مجالات الاقتصاد في تمويل الموازنة العامة، حيث يعيش العراق في مرحلة صعبة سواء على الصعيد الأمني، والاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي.

2- سيتعرض الاقتصاد العراقي لمخاطر وآثار سلبية على كافة جوانب الاقتصاد الوطني نتيجة انضمامه إلى اتفاقية الجات دون تحقيق الشروط اللازمة، نتيجة المنافسة غير المتكافئة وتأثير القيود الفنية التي تفرضها المنظمة الدولية.

3- يواجه العراق عدداً من التحديات والعقبات التي تعيق انضمامه إلى منظمة الجات، ويأتي في مقدمتها العجز المالي، والتضخم، بالإضافة إلى البطالة.

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

4- إن العراق غير مهيأ للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، في ظل وضعه الحالي، ما لم تُحقّق إصلاحات في المجال الاقتصادي، والتشريعي من أجل تذليل العقبات أمام ملف طلب الانضمام.

التوصيات:

1- من المهم انضمام العراق إلى اتفاقية الجات، ولذلك يجب أن يتم في إطار نظرة شمولية ودراسة متأنية، مع دراسة لكافة الفرص أو المكاسب، بالإضافة إلى التحديات والعيوب.

2- تهيئة الاقتصاد العراقي في جميع قطاعاته المختلفة وصولاً إلى مرحلة الاندماج مع الاقتصاد العالمي، وتعزيز المقدرة التنافسية للمنتجات العراقية في الأسواق العالمية.

3- الاستفادة من تجارب الدول النامية المشابهة للاقتصاد العراقي التي انضمت إلى المنظمة، للاستفادة منها في مستقبل الاقتصاد العراقي في ضوء وضعه الحالي.

4- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وخاصة في مجال الخدمات للمساهمة في نهضة وتنمية الاقتصاد العراقي ولاسيما في ظل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية وعدم قدرة المستثمر العراقي على الاستثمار في المشاريع ذات رؤوس الأموال الكبيرة والتكنولوجيا الحديثة والمتقدمة.

المراجع:

البدرى، م. ح. س، &الموسوي، م. خ. خ. (2013). موقع العراق وأهميته في السياسة الخارجية لدول المجال الآسيوي الجديد. *مجلة آداب الكوفة، 1* (16).

البنك المركزي العراقي. (2019). *النشرة الإحصائية السنوية*. المديرية العامة للبحوث والإحصاء .

البوتاني، ت. م. ت. (2011). *الأمن الغذائي العراقي من منظور جيوسياسي* (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية، جامعة الموصل .

الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط. (2020-2021). *الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الإحصائية*، ص 8 .

الجواهري، ب، مهدي، م، الفتلاوي، ق، &المجتوم، ع. (2022). تأثير تبني معايير المحاسبة الدولية على التنمية السياحية المستدامة: تحليل عبر البلاد. *المجلة البولندية للدراسات الإدارية، 25* (2).

الحاج، ل. (2016). تعريف منظمة التجارة العالمية. *موضوع ثقافية*. تم الاسترجاع من https://mawdoo3.com

العاني، ت. (2006). منهج التصنيع المبني على برامج الإصلاح الاقتصادي. *مجلة الرائد، (12)*، بغداد .

العجائب، ل. (2016). تعريف منظمة التجارة العالمية. *موضوع ثقافية*. تم الاسترجاع من https://mawdoo3.com

العبود، س. س. (2021). *انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية (الفرص والتحديات)* (رسالة ماجستير). الجامعة العراقية .

عبد اللطيف، س. ف. (2009). أثر الأخلاق الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية. *مجلة الدراسات الاقتصادية، (21)*، دار الحكمة للنشر، بغداد .

عبد اللطيف، ط. (2001). *الدولة والقطاع الخاص في العراق، الأدوار والوظائف*. سلسلة أطروحات الدكتوراه، دار الحكمة، بغداد .

غيدان، ج. ك. (2001). انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية: التكاليف والفوائد الاقتصادية. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 1* (5).

فرحان، س. ع. ك. (2013). تحليل العلاقة المتبادلة بين الاقتصاد العراقي والاقتصاد الدولي (2003-2010). *مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 5*(20)، ص 33-34 .

الموسوي، س. ك. (2013). التنمية البشرية المستدامة في العراق والإنفاق الصحي: الواقع، التحديات والحلول. *مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، (12)* .

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724

النجفي، س. ت. (2004). *الاقتصاد العراقي بين تدمير التنمية والتوقعات المستقبلية* .

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات. (2019). *مؤشرات التشغيل والبطالة* .المجموعات الإحصائية، (3) .

صاحب، م. (2001). *منظمة التجارة العالمية ودورها في الاقتصاد العالمي* (رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص 33–34 .

صاحب، م. (2001). *منظمة التجارة العالمية ودورها في الاقتصاد العالمي* (رسالة ماجستير). كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص 33–34.

References

Abboud, S. S. (2021). *Iraq's accession to the World Trade Organization (Opportunities and Challenges)* (Master's thesis). Iraqi University.

Abdul Latif, I. (2001). *The state and the private sector in Iraq, roles and functions*. Doctoral Dissertations Series, House of Wisdom, Baghdad.

Abdul Latif, S. F. (2009). The impact of functional ethics in reducing the chances of administrative corruption in government jobs. *Journal of Economic Studies, (21)*. Dar Al-Hekma Publications, Baghdad.

Al-Ajaib, L. (2016). Definition of the World Trade Organization. *Mawdoo3 Thaqafiya website*. Retrieved from https://mawdoo3.com

Al-Ani, T. (2006). An industrialization approach based on economic reform programs. *Al-Raed Magazine, (12)*. Baghdad.

Al-Badri, M. H. S., & Al-Musawi, M. K. K. (2013). The location of Iraq and its importance in the foreign policy of the countries of the new Asian sphere. *Journal of Etiquette of Kufa, 1(16)*.

Al-Boutani, T. M. T. (2011). *Iraqi food security from a geopolitical perspective* (Unpublished doctoral dissertation). College of Education, University of Mosul.

Al-Jawahry, B., Mahdi, M., Al-Fatlawi, Q., & Almagtome, A. (2022). The impact of IPSAS adoption on sustainable tourism development: A cross-country analysis. *Polish Journal of Management Studies, 25(2)*.

Al-Musawi, S. K. (2013). Sustainable human development in Iraq and health spending: Reality, challenges, and solutions. *Al-Kout Journal of Economic Sciences, (12)*.

Al-Najafi, S. T. (2004). *The Iraqi economy between the destruction of development and future expectations*.

Central Bank of Iraq. (2019). *Annual statistical bulletin*. General Directorate of Research and Statistics.

Farhan, S. A. K. (2013). Analysis of the mutual relationship between the Iraqi economy and the international economy (2003–2010). *Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, 5(20), 33-34*.

Ghaidan, J. K. (2001). Iraq's accession to the World Trade Organization: Economic costs and benefits. *Al-Kut Journal of Economic and Administrative Sciences, 1(5)*.

Ministry of Planning, Central Bureau of Statistics and Information Technology. (2019). *Employment and unemployment indicators*. Statistical Collections, (3).

Republic of Iraq, Ministry of Planning. (2020–2021). *Central Bureau of Statistics, Directorate of National Accounts, Statistical Collection*, p. 8.

Sahib, M. (2001). *The World Trade Organization and its role in the global economy* (Master's thesis). College of Political Science, Al-Nahrain University, pp. 33–34.

DOI : https://doi.org/10.47831/mjh.v3i2.724